دعا جميع الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية واستئناف العملية السياسية وحصر احتكار امتلاك واستخدام السلاح بيد الدولة المركزية

إعلان «قمة برلين»: لا للتدخل الخارجي في ليبيا ولا حلّ عسكرياً

المستشارة الألمانية انجيلا ميركل مفتتحة قمة برلين بشأن ليبيا بحضور أمين عام الأمم المتحدة انطونيو غوتيريس أمس (رويترز)

برلين ـ وكالات: تعهد المشاركون في قمة برلين بشأن الأزمة الليبية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لليبيا، وأكدوا أن الوضع المتأزم هناك يهدد الأمن والسلم العالميين، مما يجعل ليبيا أرضا خصبة للجماعات المسلحة والمنظمات الإرهابية.

ورحب الإعلان الختامي الصادر في ختام أعمال القمة بخفض العنف، داعيا إلى خطوات متبادلة بين أطراف النزاع تبدأ بتثبيت الهدنة ووقف إطلاق النار، كما دعا كل الأطراف الليبية إلى النأي بنفسها عن المجموعات المدرجة على لائحة الأمم المتحدة للإرهاب.

وتعهد الإعلان الختامي باحترام حظر الأمم المتحدة لتوريد الأسلحة إلى ليبيا وفق القرار 1970، وتشكيل لجنة متابعة دولية لمواصلة التنسيق.

وكانت العاصمة الألمانية برلين قد استضافت أمس أعمال القمة بشأن الأزمة الليبية تحت رعاية الأمم المتحدة، ومشاركة 12 دولة، هي: الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وروسيا والصين وإيطاليا ومصر والإمارات والجزائر وتركيا والكونغو، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي.

وأشار الإعلان الختامي لقمة برلين إلى أن الهدف مساعدة مجلس الأمن في توحيد المجتمع الدولي في دعمه لحل سلمي للأزمة الليبية، لافتا الى أن أي حل عسكري في ليبيا غير ممكن، مؤكدا الالتزام بالامتناع عن التدخل في الصراع المسلح، أو في الشأن الداخلي الليبي، وحث جميع الأطراف الفاعلة الدولية على القيام بالمثل.

ودعا إلى اتخاذ خطوات ذات مصداقية قابلة للتحقق، ومتسلسلة، ومتبادلة، تبدأ بهدنة تلتزم بها جميع الأطراف المعنية، وتؤدي إلى وقف شامل ودائم للأعمال العدائية كافة، بما فيها عمليات القصف الجوي في الأراضي الليبية على أن يشمل وقف الأعمال العدائية أيضا إعادة نشر الأسلحة الثقيلة، والمدفعية، والمركبات الجوية، وتجميعها، وإنهاء كل التحركات العسكرية، التي تقوم بها الأطراف المتصارعة، أو التي تتم كدعم مباشر لها، في الأراضي الليبية كافة مع بداية عملية وقف إطلاق النار.

كما دعا إلى إطلاق عملية شاملة تبدأ بالتزامن مع ترتيبات وقف إطلاق النار، وتسريح أفراد الجماعات المسلحة، ونزع سلاحها في ليبيا، ودمج الأفراد المؤهلين في المؤسسات المدنية، والأمنية، والعسكرية، بالدولة، على أساس فردي، وبناء على إحصاء لأفراد الجماعات المسلحة، وعمليات تدقيق مهنية.

وطالب الإعلان مجلس الأمن الدولي إلى فرض عقوبات ملائمة على من يثبت انتهاكه ومخالفته لترتيبات وقف إطلاق النار، وإلزام الدول الأعضاء بتنفيذها.

وشدد على أهمية الالتزام بالاتفاق السياسي الليبي باعتباره إطار عمل مناسبا لإيجاد حل سياسي في ليبيا، كذلك إنشاء مجلس رئاسي عامل وتشكيل حكومة ليبية واحدة موحدة وشاملة وفاعلة يوافق عليها مجلس النواب.

وحث جميع الأطراف الليبية على استئناف العملية السياسية الشاملة تحت رعاية بعثة الأمم المتحدة لدعم ليبيا، والمشاركة فيها على نحو بناء وتمهيد الطريق نحو فترة انتقالية من خلال عقد انتخابات برلمانية ورئاسية حرة وعادلة وشاملة وذات مصداقية من جانب لجنة وطنية عليا للانتخابات مستقلة وفاعلة، كذلك طالب بتوزيع شفاف وخاضع للمحاسبة ومنصف وعادل للثروة والموارد العامة بين المناطق الجغرافية الليبية المختلفة.

وأكد ضرورة استعادة احتكار الدولة للاستخدام المشروع للقوة، وشدد على دعم تشكيل قوات ليبية موحدة معنية بالأمن الوطني والشرطة، بالبناء على محادثات القاهرة، والوثائق التي تمخضت عنها، وكذلك الجهود الليبية لإجراء حوار أمني وتوحيد أطراف البلاد.

وشجع على إنشاء آلية إعادة إعمار لليبيا تدعم التنمية وإعادة البناء في جميع المناطق تحت رعاية حكومة ليبية واحدة وموحدة وشاملة وفاعلة تمارس سلطتها على جميع الأراضي الليبية، لتنمية المناطق التي تضررت بشدة مع تخصيص الأولوية لمشروعات إعادة الإعمار في مدن بنغازي ودرنة ومرزوق وسبها وسرت وطرابلس.

ونص الإعلان الختامي على تشكيل لجنة متابعة دولية للإشراف على تنفيذ نتائج «قمة برلين» تحت رعاية الأمم المتحدة ومن دون المساس بنطاق تفويض مجلس الأمن، مشيرا الى أن لجنة المتابعة الدولية ستستمر في عقد اجتماعاتها على مستوى رفيع بصورة شهرية برئاسة بعثة الأمم المتحدة لدعم ليبيا ورئيس آخر معها، وستضع الاجتماعات تقارير عن مدى التقدم الذي أحرز في تنفيذ هذه النتائج. علاوة على ذلك، سيجري تشكيل مجموعات عمل على مستوى الخبراء لتناول العقبات القائمة في طريق التنفيذ، وسيجري تيسير عمل مجموعات العمل من جانب بعثة الأمم المتحدة لدعم ليبيا وستلتقي بصورة شهرية.

مواجهات عنيفة بين المحتجين والأمن في بغداد

متظاهر يلوح بالعلم العراقي وسط تصاعد دخان كثيف جراء حرق إطارات السيارات لقطع طرق رئيسية في بغداد امس (رويترز)

بغداد ـ وكالات: تصاعدت الاحتجاجات الحادة في بغداد ومدن جنوب العراق، حيث قطع متظاهرون طرقا وجسورا بينها بإطارات سيارات مشتعلة وسط صدامات ومواجهات مع قوات الأمن، عشية المهلة التي حددها المتظاهرون للحكومة والبرلمان من أجل القيام بإصلاحات سياسية بينها تسمية رئيس وزراء جديد وإجراء انتخابات مبكرة.

ففي بغداد، احتشد مئات المحتجين في ساحتي الطيران والتحرير اللتين تقعان في قلب العاصمة، حيث أحرقوا إطارات سيارات وقطعوا طرقا رئيسية بينها جسر السنك.

واستخدمت قوات الأمن قنابل الغاز المسيل للدموع للحد من توسع التظاهرات، فيما رد متظاهرون بالحجارة ما أدى إلى إصابة عشرة أشخاص على الأقل بينهم عدد من عناصر الأمن أحدهم ضابط بجروح، وفقا لمصادر أمنية وطبية. وفي الناصرية، تظاهر مئات المحتجين في ساحة الحبوبي في وسط المدينة وقاموا بقطع طرق وجسور رئيسية في المدينة التي استمر فيها إغلاق المؤسسات الحكومية والتعليمية. وفي السياق، أطلق مسلحون نيران أسلحتهم تجاه محتجين أمام دائرة المشتقات النفطية بمحافظة الديوانية.

في الوقت ذاته، تصاعدت احتجاجات مماثلة في مدن أخرى بينها النجف والديوانية والكوت والعمارة، حيث شهد اغلبها إغلاق مؤسسات حكومية وتعليمية وقيام متظاهرين بقطع طرق رئيسية وجسور بما في ذلك بإطارات مشتعلة. وبسبب قطع الطرق فشل البرلمان العراقي في عقد جلساته امس بالجلسة ضمن الفصل التشريعي الأول للسنة التشريعية الثانية، وأوضحت الدائرة الإعلامية في مجلس النواب في بيان أن «الجلسة كانت تتضمن التصويت على مشروع قانون الهيئة العراقية للاعتماد والقراءة الأولى لمشروع قانون مجلس الوزراء والوزارات»، لافتة إلى أن «الجلسة كانت تتضمن كذلك القراءة الأولى لمقترح قانون التعديل الأول لقانون هيئة الإشراف القضائي، ومقترح قانون إلغاء قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم 218 لسنة 2002». في غضون ذلك، أكد المتحدث باسم العمليات المشتركة في العراق اللواء تحسين الخفاجي أن الجزء الذي يشغله التحالف الدولي في قاعدة (عين الأسد) بسيط جدا. وأضاف الخفاجي في تصريح نشرته قناة (السومرية نيوز) امس أنه لا توجد قوات أميركية مقاتلة في العراق، لكن هناك مستشارين وخبراء، مشيرا إلى أن «مساحة قاعدة عين الأسد تبلغ 60 كم مربع، جزء منها بسيط هو خاص بقوات التحالف من مختلف دول العالم».

إيران تهدد بإعادة النظر في التعاون مع «الوكالة الذرية» إذا زادت الضغوط

عواصم ـ وكالات: قال رئيس البرلمان الإيراني علي لاريجاني إن بلاده ستعيد النظر في تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية التابعة للأمم المتحدة إذا واجهت طهران أي إجراءات «غير عادلة»، وذلك بعدما قررت دول في الاتحاد الأوروبي تفعيل آلية تسوية المنازعات بموجب الاتفاق النووي المبرم عام 2015.

وتفعيل الآلية، الذي قامت به فرنسا وبريطانيا وألمانيا، يصل إلى حد اتهام إيران رسميا بانتهاك بنود الاتفاق وقد يؤدي في نهاية المطاف إلى إعادة فرض عقوبات الأمم المتحدة التي جرى رفعها بمقتضى الاتفاق.

ونقل التلفزيون الرسمي عن لاريجاني قوله امس: «نقولها صريحة إنه إذا اتبعت القوى الأوروبية، لأي سبب، نهجا غير عادل في استخدام آلية تسوية المنازعات، فإننا سنعيد النظر بجدية في تعاوننا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية».

وفي سياق متصل، ذكرت وكالة «تسنيم» شبه الرسمية للأنباء أن مجموعة من النواب الإيرانيين وقعوا على بيان يحذرون فيه القوى الأوروبية من مغبة عدم «وقف نهجها العدائي» حيال إيران.

وأضاف النواب: «وإلا فإننا سنقرر، بصفتنا ممثلين للأمة الإيرانية، ما إذا كان عليها البقاء في الاتفاق النووي وما إذا كان عليها مواصلة التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية».

ولم تذكر وكالة «تسنيم» عدد النواب الذين وقعوا على البيان الذي دعا أيضا الحكومة إلى بحث تخفيض مستوى العلاقات الديبلوماسية مع لندن بعد أن اتهم مسؤولون إيرانيون السفير البريطاني لدى طهران بحضور احتجاج غير قانوني وهو ما ينفيه السفير.

وعلى صعيد آخر، تراجعت إيران عن نقل الصندوقين الأسودين للطائرة الأوكرانية المنكوبة للخارج لفحصهما، وقالت إن الخبراء الإيرانيين يعملون على فحص الصندوقين وأنه لا نية حاليا لإرسالهما لدولة أخرى.

ونقلت وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية (إرنا) عن حسن رضيفار المدير العام للجنة التحقيق في حوادث الطائرات التابعة لمنظمة الطيران المدني الإيرانية القول امس: «نحاول قراءة الصندوقين هنا في إيران. لم يتم اتخاذ قرار حتى الآن لإرسالهما إلى دولة أخرى».

وسبق أن صرح رضيفار بأن الطائرة المنكوبة حديثة وأنه ليس لدى إيران التكنولوجيا اللازمة لفك شفرة الصندوقين الأسودين لها.

ونقلت وكالة «تسنيم» أمس عنه القول إن إيران تعتزم تسليم مسجل بيانات الرحلة ومسجل صوت قمرة القيادة إلى أوكرانيا بناء على طلبها.

الديموقراطيون لـ «الشيوخ»: يهدد الأمن الأميركي ويجب إزاحته

محامو ترامب عن «عزله»: محاولة وقحة للتدخل في نتائج انتخابات 2020

واشنطن ـ وكالات: قدم محاميا الرئيس الأميركي دونالد ترامب حججهما الدفاعية قبل بدء المحاكمة الرامية إلى عزله غدا في مجلس الشيوخ، معتبرين أنها غير دستورية وخطيرة.

وهذه أول مرة يقدم فيها فريق المحامين حججه المبنية على تلك التي قدمها ترامب والجمهوريون منذ سبتمبر الماضي.

وفي أول «رد» خطي على محضر الاتهام الذي أعده مجلس النواب بأصوات الديموقراطيين فقط، قال محاميا ترامب إن الأمر يتعلق بـ«هجوم خطير على حق الأميركيين في اختيار رئيسهم بحرية».

وأضاف المحاميان جاي سيكولو وبات سيبولوني «إنها محاولة وقحة وغير قانونية لقلب نتائج (انتخابات) 2016 والتدخل في نتائج 2020 قبل أشهر من تنظيمها».

ويفيد محضر الاتهام بأن ترامب مارس ضغوطا على نظيره الأوكراني فولوديمير زيلينسكي عندما اشترط أن يعلن عن تحقيقات مع نجل جو بايدن قبل دعوته إلى البيت الأبيض وتسليم مساعدة عسكرية مهمة لكييف. وترامب متهم بأنه قام بعد ذلك بعرقلة التحقيق الذي كان يجريه مجلس النواب ورفضه كل تعاون حكومي.

وقال محاميا ترامب إن «نص الاتهام غير دستوري ويجب أن يرد ولا يتضمن أي جريمة أو انتهاك للقانون»، واشارا إلى أن ترامب التقى الرئيس الأوكراني في الأمم المتحدة في سبتمبر الماضي وأنه تم السماح بتسليم المساعدات العسكرية إلى أوكرانيا، ما يثبت عدم وجود أي مقايضة مع كييف، رغم أن مبلغا داخل الإدارة الأميركية كان حينها تسبب بإطلاق إجراءات العزل.

وأفاد مصدر مقرب من فريق الدفاع عن ترامب في اتصال مع الصحافيين بأن المادتين تشكلان خرقا للدستور لأنهما «ناجمتان عن إجراءات باطلة حرمت بشكل صارخ الرئيس من أي حقوق تتعلق بمحاكمة عادلة».

وكانت الرئاسة الأميركية أعلنت أن بات سيبولوني محامي البيت الأبيض سيقود فريق الدفاع، وسيساعده جاي سيكولو المحامي الشخصي لدونالد ترامب.

واعلن المعسكر الرئاسي أن محاميين آخرين سينضمان إلى الفريق وهما كين ستار الذي كان طرفا محوريا في قضية عزل الرئيس السابق بيل كلينتون في التسعينيات، إلى جانب آلان ديرشويتز الذي كان أحد محامي أو جي سيمبسون.

في الوقت نفسه، قدم الأعضاء الديموقراطيون في مجلس النواب أيضا حججهم إلى مجلس الشيوخ حيث كرروا العناصر الرئيسية التي وردت في محضر الاتهام الذي صوتوا عليه في نهاية الأسبوع الماضي، وهم يرون أن سلوك دونالد ترامب كان «أسوأ كابوس» لواضعي الدستور الأميركي، ودعوا مجلس الشيوخ بصفة رسمية إلى عزله من اجل «إزالة التهديد الذي يشكله للأمن القومي لأميركا».

من جهة اخرى، شاركت آلاف النساء في مسيرة ضد الرئيس ترامب تنظم سنويا، وأكدن معارضتهن المستمرة لسيد البيت الأبيض على الرغم من تراجع نسبة المشاركة مقارنة بالأعوام الماضية.

وأعربت مشاركات في المسيرة عن تخوفهن من فوز ترامب بولاية رئاسية ثانية في الانتخابات المقررة في نوفمبر من العام الحالي.

وفي عام 2017 وغداة تنصيب ترامب شارك أكثر من ثلاثة ملايين شخص في تظاهرات ضده في مختلف أنحاء البلاد، إلا أن أعداد المحتجين في تراجع منذ ذاك العام.

وتجمع بضعة آلاف أمس الاول في واشنطن فيما نظمت تظاهرات محدودة في نيويورك ومناطق أخرى. واعتمر عدد من المشاركات قبعات زهرية، في إشارة لمعارضة تعليقات ترامب المهينة للنساء.

الى ذلك، أحيا الرئيس الأميركي الذكرى الستين لتوقيع المعاهدة الأمنية بين الولايات المتحدة واليابان بدعوة إلى تحالف أقوى وأعمق بين البلدين رغم انتقاده للاتفاقية ذاتها قبل ستة أشهر.

وقال ترامب في بيان «مع تغير أجواء الأمن وبروز تحديات جديدة، من المهم أن يزيد تحالفنا قوة وعمقا» مضيفا «أثق بأن إسهامات اليابان في أمننا المشترك ستظل تزيد في الشهور والسنين المقبلة وسيظل التحالف يزدهر».

كان ترامب قال في مؤتمر صحافي باليابان في يونيو الماضي إن المعاهدة الموقعة قبل ستة عقود وتعد حجر الزاوية لسياسة الدفاع اليابانية «جائرة» وينبغي تغييرها مما يكرر رأيا عبر عنه كثيرا وهو أن اليابان تستفيد من جانب واحد فيما يتعلق بالدفاع.

مادورو مستعد لمحادثات مباشرة مع واشنطن: بومبيو سبب فشل سياسة ترامب معنا

عواصم ـ وكالات: أبدى الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو انفتاحه على إجراء مفاوضات مباشرة مع الولايات المتحدة تؤدي إلى «نوع جديد من العلاقات» بين البلدين.

جاء ذلك في مقابلة لمادورو مع صحيفة «واشنطن بوست» وهي المقابلة الأولى له مع وسيلة إعلامية أميركية كبرى منذ فبراير المنصرم عندما طرد على نحو مفاجئ صحافيين في «يوروفيجن» من فنزويلا. وقال مادورو «إذا كان هناك احترام بين الحكومات، بغض النظر عن مدى حجم الولايات المتحدة، وإذا كان هناك حوار، وتبادل حقيقي للمعلومات، فتأكدوا من أننا يمكننا إنشاء علاقة من نوع جديد». وتابع: «أفضل الحديث مع الرئيس الأميركي مباشرة. أعتقد أن وزير الخارجية مايك بومبيو فشل في فنزويلا وهو المسؤول عن فشل دونالد ترامب في سياسته تجاه بلدنا».

وأشار إلى أنه إذا رفع ترامب العقوبات، فإن شركات النفط الأميركية يمكن أن تستفيد بشكل كبير من النفط الفنزويلي، وقال إن «علاقة الاحترام والحوار تؤدي إلى وضع مربح للجانبين» بينما «تؤدي علاقة المواجهة إلى وضع خاسر. هذه هي الصيغة».